ATCONF/7-WP/162[1]
24/9/26

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

المؤتمر العالمي السابع للنقل الجوّي

مونتريال، كندا، ١٦–٢٠/١١/٢٠٢٦

البند ٢ من جدول الأعمال: تعزيز نمو قطاع الطيران والربط الجوي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري والشراكات

٢–١: إدراج الطيران المدني في خطط التنمية والاستثمار الوطنية

تنمية النقل الجوي من خلال تحقيق التكامل بين سياسات السياحة والبنية الأساسية والربط الجوي: تجربة الجمهورية الدومينيكية

(مقدمة من الجمهورية الدومينيكية، بدعم من ١٨ دولة عضواً في لجنة الطيران المدني لأمريكا اللاتينية[٢])

الموجز التنفيذي

تسلط ورقة العمل هذه الضوء على أهمية النقل الجوي بوصفه محركاً للتنمية الاقتصادية والسياحة والربط الجوي الدولي.

وتقر منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) بأن منظومة الطيران المجدية اقتصادياً تسهم في ازدهار البلدان ورفاهها المجتمعي، ولذلك تشجع على إدراج الطيران المدني في خطط التنمية والاستثمار الوطنية.

وقد أنشأت حكومة الجمهورية الدومينيكية مجلساً وزارياً للسياحة بموجب الأمر التنفيذي ٤٩٨–٢٠ لتنسيق السياسات العامة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يعزز العلاقة بين السياحة والنقل الجوي.

ويتمثل أحد الموضوعات الرئيسية لهذه الورقة في ضرورة وضع خطط قطاعية متكاملة تشمل الطيران والسياحة وتنمية رأس المال البشري ومشاركة القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتسلط هذه الورقة الضوء أيضاً على تحديث الإطار القانوني من خلال إدخال تحديثات على قانون الطيران المدني واللوائح المتعلقة بالسلامة والاستثمار الأجنبي.

وعززت سياسة الطيران التجاري في الجمهورية الدومينيكية أيضاً تحرير النقل الجوي من خلال إبرام اتفاقات جديدة وتوفير تسهيلات لشركات الطيران الأجنبية، وتوسيع حقوق النقل الجوي، وتشجيع الرحلات الجوية المنتظمة وغير المنتظمة. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز الربط الجوي والسياحة والتجارة واستحداث فرص العمل.

[١] قدمت الجمهورية الدومنيكية هذه الورقة باللغة الإسبانية.

[٢] بليز وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وشيلي وكوستاريكا وكوبا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وغيانا وهندوراس وجامايكا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية).

وتعمل الجمهورية الدومينيكية على تنفيذ برنامج متواصل لتطوير البنية الأساسية للمطارات من أجل زيادة السعة التشغيلية وتعزيز الربط الجوي ودعم نمو السياحة والنقل الجوي. وفي الختام، تخلص هذه الورقة إلى أن قطاع الطيران في الجمهورية الدومينيكية شهد نمواً ناجحاً نتيجة لتعزيز المؤسسات وتحرير الأسواق وترويج السياحة والاستثمار في البنية الأساسية. وقد أسهمت هذه العوامل في تعزيز الربط الجوي والنمو الاقتصادي للبلد، وهو ما رسخ مكانة النقل الجوي بوصفه ركيزة للتنمية الوطنية. **الإجراءات:** يُدعى المؤتمر إلى القيام بما يلي: أ) الإحاطة علماً بتجربة الجمهورية الدومينيكية في تحقيق التكامل بين سياسات النقل الجوي والسياحة والبنية الأساسية؛ ب) الإقرار بأهمية إدراج الطيران المدني في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية؛ ج) تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز آليات التنسيق بين الوكالات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الربط الجوي والبنية الأساسية للمطارات.	
ترتبط هذه الورقة بالهدف التالي: "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع".	الأهداف الاستراتيجية:
لا تترتب على ورقة العمل هذه أي آثار مالية.	الآثار المالية:
قرار الجمعية العمومية A42-26 ، "البيان الموحَّد بسياسات الإيكاو المستمرة في مجال النقل الجوي" كتاب الإيكاو الموجّه إلى الدول رقم SC 7/1 – 25/89 قانون الطيران المدني في الجمهورية الدومينيكية رقم ٤٩١-٠٦ سياسة النقل الجوي، قرار مجلس الطيران المدني رقم ٢٠-٢٥، يناير ٢٠٢٥ المجلس الوزاري للسياحة المنشأ بموجب الأمر التنفيذي رقم ٤٩٨-٢٠	المراجع:

١- المقدمة

١-١ يؤدي النقل الجوي دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية الاقتصادية والربط الجوي الدولي والسياحة المستدامة.

١-٢ ودأبت منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) على الإقرار بقيمة النقل الجوي بوصفه حافزاً لتنمية الشعوب، وهو ما أكدته مجدداً في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٥٠.

١-٣ تشجع الإيكاو اليوم الدول على المضي قدماً في هذا الصدد، على أساس أن الهياكل التنظيمية قد عُززت بالفعل. وفي إطار الهدف الاستراتيجي: "التنمية الاقتصادية للنقل الجوي تضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاه المجتمعي للجميع"، تشجع الإيكاو إقامة منظومة طيران مجدية اقتصادياً تتيح سبيلاً يؤدي إلى تحقيق الازدهار للجميع، وتشجع الدول على إدراج الطيران المدني في خططها الوطنية للتنمية والاستثمار، من خلال تعزيز دور الطيران ضمن استراتيجياتها الاقتصادية الأوسع نطاقاً.

١-٤ خلال المؤتمرين العالميين الخامس والسادس للنقل الجوي، قدمت الإيكاو إلى الدول الأعضاء توصيات لإرشادها في مفاوضاتها، بغية مواءمة لوائح النقل الجوي الدولي وتنسيق عملية التحرير الجارية على الصعيد العالمي. وتناول المؤتمران مسائل أساسية للتنمية الاقتصادية للدول، مثل الجوانب المتعلقة بقطاع الطيران والجوانب التنظيمية، فضلاً عن تحرير الوصول إلى الأسواق.

١-٥ وإضافة إلى ذلك، شكّلت حكومة الجمهورية الدومينيكية، اعتباراً من عام ٢٠٢٠ وبموجب المرسوم ٤٩٨-٢٠، المجلس الوزاري للسياحة، برئاسة رئيس الجمهورية نفسه وتنسيق وزير السياحة من أجل وضع وتنفيذ رؤية وطنية للسياسات العامة المتعلقة بالتنمية الاستراتيجية لقطاع السياحة. ويؤدي المجلس دور منتدى لاتخاذ القرارات بصورة منسقة، وييسر التنسيق بين القطاعين العام والخاص وبين جميع المؤسسات العامة المعنية بقطاعَي السياحة والنقل الجوي.

٢- المناقشة — وضع الخطط القطاعية

٢-١ إن تطور النقل الجوي والنمو المتواصل للسياحة وتنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوسيع البنية الأساسية للمطارات والقواعد القياسية الدولية الجديدة لنُظُم الإدارة تجعل تحديث النماذج التقليدية لإدارة النقل الجوي أمراً ضرورياً. ولا بد في هذا الصدد من صياغة سياسات متكاملة تنص على وضع خطط قطاعية للنهوض بالطيران المدني، تشمل قطاعات أخرى من الاقتصاد، مثل السياحة والأوساط الأكاديمية وبناء القدرات، ووضع سياسات لتدريب مهنيين جدد والاحتفاظ بالموظفين الحاليين، ومشاركة القطاع الخاص، ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحديث الطرق السريعة وطرق الوصول واقتناء تكنولوجيا جديدة وحديثة، وغير ذلك من العناصر المرتبطة بهذا المجال واللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة للقطاع. ويتيح هذا النهج مواءمة سياسات النقل الجوي مع الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية.

٢-١-١ تحديث الإطار القانوني:

٢-١-١-١ جرى تحديث قانون الطيران المدني (رقم ٤٩١-٠٦) وقانون أمن المطارات (رقم ١٨٨-١١) لإدراج توصيات الإيكاو في المجال الاقتصادي ومجال التسهيلات. وقد خضع قانون الطيران المدني للتحديث ثلاث مرات:

أ) يعدّل القانون رقم ٦٧-١٣ المادة ٢٣٧ من قانون الملكية الجوهرية، للسماح باستثمار أجنبي تصل نسبته إلى ١٠٠٪ من المساهمة في رأس مال شركات الطيران الوطنية.

ب) القانون رقم ٢٩-١٨ بشأن حدود وقت الطيران وإرهاق طواقم الطيران.

ج) يُدخل القانون رقم ١٧-٢٤ تعديلات على الطيران المدني في الجمهورية الدومينيكية.

القانون رقم ٤٩١-٠٦، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل السلامة، وهو ما مكّننا من النجاح في اجتياز التدقيق الذي أجرته إدارة الطيران الاتحادية في عام ٢٠٢٤.

٢-١-١-٢ وفقاً للدراسة المعنونة "أثر النقل الجوي في الجمهورية الدومينيكية"، التي أجرتها بصورة مشتركة الإيكاو، ومعهد الطيران المدني في الجمهورية الدومينيكية، والهيئة المتخصصة في أمن المطارات والطيران المدني، ومجلس الطيران المدني في الجمهورية الدومينيكية، أسهم النقل الجوي، من خلال مساهماته المباشرة وغير المباشرة، في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية الدومينيكية من ٣٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، مع دعم ٠٠٠ ٤٣٢ وظيفة. وتشير التقديرات المحدّثة لعام ٢٠٢٥ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلد بلغ ١٢٧٫٨ مليار دولار أمريكي بفضل مساهمات الطيران والسياحة (وفقاً لأرقام المصرف المركزي للجمهورية الدومينيكية). ويمثل ذلك نمواً بنسبة ٣٣٦ في المائة

خلال السنوات العشرين الماضية. وفي عام ٢٠٢٥، باتت الجمهورية الدومينيكية مرتبطة بـ٧٠ بلداً من خلال شبكة تضم ٤٠٠ وجهة و١ ٠٠٧ طرق جوية.

٢-١-٢ سياسة الطيران التجاري

٢-١-٢-١ تطبق الجمهورية الدومينيكية سياسة تتسم بالتحرّر الكامل في مجال الطيران التجاري، وهو ما يتيح التوسع بالامتداد إلى أسواق جديدة وتعزيز الأسواق القائمة. وقد أدى ذلك إلى تنمية النقل الجوي، وكذلك إلى زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وتنمية السياحة والتجارة واستحداث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة. وتشمل هذه السياسة جملة أمور، منها ما يلي:

أ) **تحرير حقوق النقل الجوي:** بحيث تسنى بلوغ الحرية السادسة من حريات الجو فيما يتعلق بالرحلات الجوية لنقل الركاب والبضائع والبريد، سواء بصورة منفصلة أو مجتمعة، والحرية السابعة فيما يتعلق بالرحلات الجوية لنقل البضائع حصراً.

ب) **المعاملة بالمثل أو المجاملة:** منح شركة طيران أجنبية حقاً أو ميزة من جانب واحد دون توقع المعاملة بالمثل.

ج) **تعيين شركات الطيران:** تشجيع تعيين ناقلين جويين متعددين.

د) **الخدمات غير المنتظمة:** لتعزيز الحركة الوافدة إلى البلد، ستنظر الجمهورية الدومينيكية في منح تراخيص لشركات طيران من دول أخرى لتشغيل رحلات جوية غير منتظمة لنقل الركاب أو البضائع أو لنقل الفئتين معاً، بغية الإسهام في نمو السياحة والاقتصاد الوطني.

هـ) **التصاريح الخاصة:** الموافقة على إجراءات طلب التصاريح الخاصة التي يمنحها مجلس الطيران المدني للمشغّلين الجويين الوطنيين والأجانب، استناداً إلى الصلاحيات المسندة إليه بموجب المواد ٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ من قانون الطيران المدني للجمهورية الدومينيكية رقم ٤٩١-٦.

٣- تطوير البنية الأساسية وأثره الاقتصادي في الجمهورية الدومينيكية

٣-١ تضخ حكومة الجمهورية الدومينيكية، بالتنسيق مع القطاع الخاص، استثمارات كبيرة في هذا القطاع. وقد بدأت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٥ أعمال إنشاء مبنى للركاب في مطار لاس أمريكاس الدولي، خوسيه فرانسيسكو بينيا غوميز، لزيادة السعة وتحسين تجربة السفر، بتكلفة قدرها ٣٥٠ مليون دولار أمريكي.

٣-٢ وسيتيح مشروع توسيع مطار سيباو الدولي (باستثمار قدره ٢٠٠ مليون دولار أمريكي) زيادة طول المدرج إلى ٩٢٠ ٢ متراً (ومن المقرر استكمال الأعمال في العام المقبل) لاستيعاب عمليات الطائرات العريضة الجسم بغية توسيع نطاق عمليات المطار الدولية، وإنشاء مبنى جديد للركاب بتصميم حديث، مما يتيح تشغيل الطائرات العريضة الجسم والوصول إلى وجهات دولية جديدة. ويشمل الاستثمار الاستراتيجي لتحديث مطار سيباو الدولي وتوسيعه إنشاء مبنى جديد للركاب بمساحة ٠٠٠ ٣٨ متر مربع، مصمم لمضاعفة سعة المطار التشغيلية واستيعاب ما يصل إلى ستة ملايين راكب سنوياً.

٣-٣ ويهدف توسيع مطار بيدرناليس الدولي (باستثمار قدره ٧٠ مليون دولار أمريكي) إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والسياحية في الإقليم الجنوبي الغربي، من خلال تعزيز الربط الجوي وتشجيع فرص استثمارية جديدة. ويقع المطار على بعد ٣٣٠ كيلومتراً من العاصمة سانتو دومينغو. وتتمتع مقاطعة بيدرناليس، بفضل مساحتها وجمالها الطبيعي وما تزخر به من غابات

وشواطئ وبحيرات وموارد معدنية، بإمكانات اقتصادية كبيرة للبلد. وسيجري تناول هذا الإقليم، الذي لا يتجاوز ناتجه المحلي الإجمالي حالياً ٣ مليارات دولار أمريكي، في دراسة حالة لفهم كيف يمكن لبناء المطار الجديد أن يعزز التنمية.

٣-٤ مرفق للصيانة والإصلاح والعَمرة في مطار بونتا كانا الدولي (باستثمار قدره ٢٠٠ مليون دولار أمريكي). يقع أول مرفق واسع النطاق لصيانة الطائرات وإصلاحها وعَمرتها في البلد في منطقة بونتا كانا للتجارة الحرة، وقد أُنشئ على مساحة ٢٧ ٠٠٠ متر مربع، ويمكنه تقديم الخدمات لما يصل إلى ١٠ طائرات في وقت واحد. ويمكن لحظائره استيعاب الطائرات الضيقة الجسم (إيرباص A319/320/321 وبوينغ ٧٣٧) والطائرات العريضة الجسم (إيرباص A330 وA340 وبوينغ ٧٧٧-٢٠٠ و٧٤٧) على حد سواء.

٣-٥ وفي عام ٢٠٢٦ (كذا في الأصل)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمقاطعة لا ألتاغراسيا، التي تقع فيها بونتا كانا، ٢,٩ مليار دولار أمريكي؛ ويبلغ اليوم ١٨ مليار دولار أمريكي.

٤- تعزيز المنظومة: التحديات

٤-١ يتسم الوضع في الجمهورية الدومينيكية بشيء من التعقيد. فلدينا حالياً ثمانية مطارات دولية، ثلاثة منها يملكها القطاع الخاص وخمسة تُشغَّل بموجب حقوق امتياز، وهذا ما يعرقل ويبطئ أي مبادرة ترمي إلى وضع سياسة مرنة لفرض الرسوم أو تشريعات فعالة للحوافز. وكما سبق أن ذكرنا، تتوزع التكاليف، في ظل سياسة مرنة للرسوم أو الضرائب، على منظومة معقدة تشمل، من جهة، رسوم الطيران التي تفرضها الهيئات التنظيمية في الجمهورية الدومينيكية، وهي مسؤولة أيضاً عن فرض الضرائب على النقل الجوي التجاري؛ ومن جهة أخرى، رسوم المطارات التي يفرضها مشغّلو المطارات. ويمثل ذلك أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي التغلب عليها عند تصميم آليات مرنة للحوافز وسياسات للرسوم من أجل تعزيز القدرة التنافسية للنقل الجوي.

٥- الاستنتاجات

٥-١ تبين تجربة الجمهورية الدومينيكية أن تنسيق سياسات النقل الجوي والسياحة والبنية الأساسية والتنمية الاقتصادية أداة فعالة لتعزيز الربط الجوي للدولة وقدرتها التنافسية، ويمكن أن يكون بمثابة نموذج للدول الأعضاء الأخرى في الإيكاو.

٦- الدروس المستفادة

أ) ينبغي إدراج الطيران في التخطيط الوطني.

ب) ينبغي تعزيز التنسيق بين قطاعَي السياحة والنقل الجوي.

ج) ينبغي تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

د) يلزم تحديث الأطر التنظيمية باستمرار.

هـ) ينبغي مواصلة الاستثمار في البنية الأساسية.

— انتهى —